تعزيز الإطار القانون لحق التجمع في العالم العربي
من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني

مشروع عربي – أوروبي

بدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة فريدريش ناومان، مكتب عمان
وبالشركة مع المركز العربي لتعزيز حكم القانون والنزاهة، بيروت

2007 – 2009

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تعزيز حكم القانون والمسار الديمقراطي من خلال صياغة قوانين نموذجية تحكم عمل المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية) وفق المعايير الدولية ونشر هذه النماذج من خلال الجهات العربية الرسمية والشبكات كنماذج للإصلاح تأتي من الداخل العربي.

ويهدف المشروع أيضا إلى بناء شراكة بين المجتمع المدني العربي والحكومات على المستويات المحلية والإقليمية من خلال تعزيز الحوار الفاعل والمستمر بينهما وبالتركيز على القوانين النموذجية المذكورة أعلاه.

إضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز أداء المجتمع المدني وصورته وعلاقاته مع الحكومات ومع جماهيره من خلال تبني معايير الحكم الرشيد وميثاق ممارسة وميثاق للممارسة الديمقراطية.

أما الأهداف الرئيسية للمشروع فهي تعزيز أسس التطور الديمقراطي من خلال بناء تحالفات بين المجتمع المدني (بما في ذلك جميع التيارات الأيديولوجية والقوى السياسية الملتزمة بالممارسات الديمقراطية) والحكومات كشركاء في التنمية والتقدم.

على المستوى الوطني، يستهدف المشروع بشكل أساسي الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية ومراكز الأبحاث، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والحركات الإسلامية المعتدلة. أما على المستوى الإقليمي، فإن المشروع سيعمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات جامعة الدول العربية والبرلمان العربي وشبكات المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث والصحف والقنوات الفضائية المحلية والعربية خاصة تلك ذائعة الانتشار منها، كما وسيشرك المؤسسات الدولية مثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج إدارة الحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في انشطته.

مدة المشروع:

36 شهرا

الدول التي يشملها المشروع:

مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا بشكل أساسي مع العمل على استفادة دول مثل المغرب والجزائر وتونس من مخرجات المشروع

النتائج المتوقعة:

- إنتاج إرشادات عامة حول معايير القوانين التي يجب أن تطبق على الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات غير الحكومية يتم صياغتها عبر حوار مكثف بين الحكومات والمجتمع المدني تأخذ بالاعتبار واقع وخصوصيات كل دولة دون المساومة على المعايير الدولية لحرية التجمع. ويجري الترويج لهذه المعايير من خلال حملة إعلانية مكثفة لتحفيز الحكومات العربية وضع التوصيات على أجنداتها؛
- تعزيز قدرة الحكومات على القبو ل بمؤسسات المجتمع المدني كشركاء لهم في عملية صنع القرار؛
- إنتاج ميثاق ممارسة وميثاق للممارسات الديمقراطية يحكمان عمل مؤسسات المجتمع المدني؛
- تطوير قدرات المجتمع المدني على الحوار والمرافعة والاتصال والتواصل مع صناع القرار ومع الحكومات ومع جماهيره؛
- تعزيز مشاركة المرأة في عمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية؛

الأنشطة الرئيسية للمشروع:

- تطوير وإنتاج معايير وإرشادات حول ثلاثة قوانين تأخذ بالاعتبار خصوصية الدول المعنية من خلال الحوار ولا تساوم على المعايير الدولية لحق التجمع (قوانين للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات العمالية)؛
- نشر هذه المعايير والإرشادات والترويج لها ن من خلال حملات المرافعة وجماعات الضغط الإقليمية ومن خلال وسائل الإعلام المحلية والإقليمية؛
- تدريب الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بدورات مشتركة ومنفصلة على هذه القوانين وتعزيز الحوار بينهما؛
- حملات دعم إعلامية لنشر مخرجات البرنامج وفتح حوار حولها؛
- تطوير ميثاق ممارسة وميثاق عمل ديمقراطي ليحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني؛
- نشر ميثاق الممارسة وميثاق العمل الديمقراطي ليتبناه أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية؛
- تدريب مؤسسات المجتمع المدني على مبادئ الحكم الرشيد.